

"تأثير المراجعة الخارجية على جودة معلومات القوائم المالية"

إعداد الباحث:

د. معن محمد الحسن حامد العركي

استاذ مساعد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة المشرق - الخرطوم بحري - الخرطوم السودان

المستخلص:

هدفت الدراسة الي التعرف علي عملية دور المراجعة الخارجية في جوده معلومات القوائم المالية بالتطبيق علي بنك فيصل الاسلامي 2017م واعطاء لمحة تاريخيه حول المراجعته ومعايير المراجعته ، التعرف علي الدور الذي يلعبه الالتزام باخلاقيات مهنة المحاسبه .

تمثلت مشكله الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي :

ماهي المعوقات التي تعوق عمل وحدات المراجعته الخارجية التي تحد من قدرتها علي القيام بالمهام المنوطة بها وماهي الاليات المقترحه لزياده فاعليتها؟

لغرض تحقيق أهداف الدراسه وإيجاد الحلول لمشاكل الدراسه يختبرالباحث صحه الفرضيات التالية:

1. نظام المراجعته الخارجية ياعد علي فعالية ضبط الاداء المالي.
2. تؤثر المراجعته الخارجية في قرار الاداره الدوري لضبط الانفاق العام.
3. الضبط المؤسسي الفعال يؤدي الي تقليل مخالفات المال العام ولاختيار هذه الفرضيات الممتدة الدراسة علي المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقه والمنهج التحليلي الوصفي لمعرفة دور المراجعة الخارجية في جوده معلومات القوائم المالية والمنهج الاستنباطي لتحديد دور الدراسة وصياغة الفرضيات .

منهجية الدراسة:

توصل الدراسة الي نتائج فيها:

- ان هنالك تاثير معنوي لدور المراجعة الخارجية في تحسين ملائمة معلومات القوائم المالية.
- ان هنالك تاثير معنوي لدور التاهيل العلمي والمهني للمراجعين في تحسين جوده معلومات القوائم المالية.
- ان هنالك تاثير معنوي لدور المراجعة الخارجية في تحسين جوده معلومات القوائم المالية.
- ان هنالك تاثير معنوي لدور المراجعة الخارجية في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية

وأوصت الدراسة بعدة توصيات فيها:

ضروره العمل علي تحسين جوده التقارير المالية ، من خلال توفر الخصائص النوعية والمحاسبية والذي يمكن ان تساعد في ضبط الاداء المالي .

ضروره الافصاح عن المعلومات المحاسبية في وقت معين والا ستفقد هذه المعلومات اهميتها ويمكن ان تساعد في بناء اطار علمي لتقليل الاختلاسات.

توصية المؤسسات بضروره استخدام طرق تقنية حديثة لتدعيم وتقوية رقابتها الداخلية.

على المؤسسات البنكية متابعة ارشادات وتوصيات المراجع الخارجي وذلك من خلال وضع برامج والاشراف عليها.

مقدمة:

المراجعة الخارجية احد فروع المراجعة التي تمثل علم من العلوم الإنسانية، وكمهنة مستقلة تستقطب نوعا من التعليم المتخصص وثقة الجمهور في خدماتها وقد توافر للمراجعة كل هذه المقومات منذ زمن بعيد وحتى وقتنا الحاضر .

المراجعة الخارجية هي نشاط موضوعي ومستقل للتوكيد والاستشارات يصمم لإضافة قيمة بتحسين عمليات تشغيل التنظيم وتساعد المراجعة الخارجية علي التنظيم في تحقيق أهدافه وذلك من خلال مدخل منظم لتقييم وتحسين فعاليات عمليات إدارة المخاطر والمراجعة .

وتهدف المراجعة الخارجية في تسهيل المعلومات المناسبة للمراجع التي تساعد علي إبداء رأي فني محايد يعكس موقف القوائم المالية للمشروع والمراجعة الخارجية المستمرة تساعد علي اكتشاف الأخطاء المحاسبية وتلاعب الموظفين يؤدي إلي عدم تطبيق اللوائح القانونية وبالتالي التعدي علي المال العام .

اما القوائم المالية عبارة مجموعة من البيانات المالية الخاصة بشركة ما وتحتوي غالباً على معلومات عن الدخل والميزانية العمومية والارباح ، والتدفقات القوائم المالية وتشتمل على:

قائمة الدخل وهي عبارة عن تقرير أو قائمة تظهر نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة زمنية معينة وتتضمن الإيرادات والمصروفات وتعد في صورة تقرير من جانب واحد،

قائمة المركز المالي. أما خصائص القوائم المالية تتميز بخصائص متنوعة من أهمها : الوضوح ، حيث توفر القوائم المالية معلومات عن العمليات بناء على مضمونها الواقعي الملائمة تساهم القوائم المالية بتقديم المساعدة المالية . وذلك بهدف تحديد طبيعة اتجاه المركز المالي وتقييم الاداء : الاهمية النسبية والمعلومات الواردة في القوائم المالية وتشمل الموثوقية تطبيق كل من تكامل المعلومات والحيطة والحذر ، والتمثيل الصادق .

مشكلة الدراسة:

نظرا للمهام والمسؤوليات الجسام الملقاة على عاتق وحدات المراجعة الخارجية بالوحدات والمؤسسات الحكومية، فإن وجود المعوقات سوف يحول دون أداء هذه الوحدات لأعمالها بالشكل المتوقع والملائم، الذي يحقق مضمون وأهداف ومهام المراجعة الداخلية الشاملة، وعليه .

فإن مشكلة الدراسة تدور حول السؤال الرئيسي التالي :

ما هي المعوقات التي تعوق عمل وحدات المراجعة الخارجية والتي تحد من قدرتها على القيام بالمهام المنوطة بها؟ وما هي الآليات المقترحة لزيادة فاعليتها؟

ويمكن أن تتفرع من السؤال الرئيسي السابق عدة أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود المعوقات التنظيمية ومدى تأثيرها على عمل المراجعة الخارجية ؟

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود المعوقات الفنية ومدى تأثيرها على عمل المراجعة الخارجية ؟

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود المعوقات القانونية ومدى تأثيرها على عمل المراجعة الخارجية ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل إثبات أهمية في تحقيق أهداف وحل المشكلة نقدم الافتراضات الآتي :

1. المراجعة الخارجية تساعد في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية.
2. المراجعة الخارجية تساعد في تحسين ملائمة معلومات القوائم المالية.
3. التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين يساعد في تحسين جوده معلومات التقارير المالية.

أهداف الدراسة:

1. هل المراجعة تساعد في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية
2. هل المراجعة الخارجية تساعد في تحسين ملائمة معلومات القوائم المالية
3. هل التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين يساعد في تحسين جوده معلومات التقارير المالية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي :

الأهمية العلمية :

1. المساعدة في التعريف علي مفهوم وأساليب المراجعة الخارجية .
2. إظهار المعلومات التي تساعد مديري المراجعة في ضبط الإنفاق العام
3. تحقيق الإصلاح بكافة أنواعه .

الأهمية العملية:

التخلص من العديد من مظاهر التسبب والإهمال التي تتعرض لها المنشأة الحكومية .
تصحيح العديد من نواحي الخلل والضعف في بناءها المؤسسي .

حدود الدراسة:

الحدود المكانية : ولاية الخرطوم - السودان.
الحدود البشرية : المحاسبين والمراجعين بالبنوك السودانية.

الدراسات السابقة:

دراسة هشام الدين (2013م):⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في أهمية لجان المراجعة في بيئة الأعمال السودانية وأثر لجان المراجعة على جودة القوائم المالية في بيئة الأعمال السودانية .

هدفت الدراسة إلى تحقيق هدف عام وهو دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التاريخي ، والمنهج الوصفي التحليلي ، ومنهج دراسة الحالة ، حيث تختبر الدراسة الفرضيات وهي : تكوين لجان المراجعة تؤدي إلى تحسين بيئة الرقابة والمراجعة ، وتحديد الشكل القانوني وخصائص ومهام لجان المراجعة يؤدي إلى فعاليتها واستقلالها

بعد تحليل الاستمارات واختبار فرضيات الدراسة توصل الباحث إلى العديد من النتائج منها : هناك مجموعة من الآليات والأساليب لتحسين جودة التقارير المالية، من أهمها زيادة الإفصاح والشفافية ، وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة .

أظهرت الدراسة الحاجة الماسة لوجود لجان المراجعة وأثرها الإيجابي والفعال على جودة المعلومات بالتقارير المالية ، ولذلك أوصت الدراسة بدعم هذه اللجان من أجل تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية المنشورة .

⁽¹⁾ هشام الدين محمد الشافعي ، لجان المراجعة وأثرها على جودة القوائم المالية ، دراسة ميدانية على مكاتب الميزانية ، الخرطوم ، جامعة السودان المفتوحة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2013 م .

دراسة حسين (2015م): (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف النظم الرقابية التي تحكم عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، افتقاد الشفافية والوضوح والدقة في التقارير المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي إلى عدم الثقة من جانب المتبرعين الأفراد أو الجهات ، ضعف أداء المراجعين في مراجعة الجمعيات والمؤسسات الأهلية وعدم وجود معايير محاسبية مصرية خاصة بالوحدات غير الهادفة للربح لمعالجة المشاكل المحاسبية وضبط أداؤها المالي . كانت أهمية الدراسة في زيادة حجم وعدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية في جمهورية مصر العربية وتنوع أنشطتها كشريك في تحقيق التنمية ، وكذلك دورها الحيوي والفعال في تقديم خدمات اجتماعية وإنسانية كثيرة للمجتمع . وتوضيح أهمية تطبيق آليات الحوكمة في الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتي ستعكس على قرارات المتبرعين والجهات المانحة . هدفت الدراسة إلى وضع نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق آلية المراجعة الخارجية على جودة أداء المراجعين في الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، وتفعيل دور المراجعين (المراجع الداخلي ، المراجع الخارجي) في الحد من الفساد الإداري في الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين تطبيق آلية المراجعة الخارجية وجودة أداء المراجعين في الجمعيات والمؤسسات الأهلية عند مستوى معنوية (0.05) وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.912) وبلغت الدلالة المعنوية (0.001) ووجود تأثير معنوي لتطبيق آلية المراجعة الخارجية على جودة أداء المراجعين كانت بنسبة (83%) أما بالنسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الإندرجية بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها . أوصت الدراسة بضرورة تطوير دليل الحوكمة في الجمعيات والمؤسسات الأهلية في ضوء أسس وقواعد الحوكمة (الكفاءة ، العدالة ، الشفافية ، مكافحة الفساد ، المشاركة ، سيادة القانون، المساءلة) . وإلزام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة لتحقيق العدالة والشفافية في عمليات تحصيل الأموال وإنفاقها في مصارفها أو الأغراض المحددة لها من قبل المانحين .

دراسة أحمد (2016م): (3)

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي : هل بدلاً من أن تقضي جودة عملية المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح تؤدي لزيادتها . هدفت الدراسة إلى توضيح المفاهيم الخاصة بجودة عملية المراجعة والمقاييس والمؤشرات المستخدمة لقياسها ثم توقفت عند مجموعة من العناصر المؤثرة في الجودة واتخذت تلك العناصر كمحددات للجودة وفق دراسة استكشافية لمجموعة من أهم الدراسات التي اهتمت بمجال جودة عملية المراجعة والرقابة عليها ، ثم قامت بقياس أثر تلك المحددات على ممارسات المديرين للتغير في رقم الربح ، وذلك للوقوف على طبيعة تأثير جودة عملية المراجعة على ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح . ترجع أهمية الدراسة إلى الغرض الضمني لسلوك المديرين من ممارستهم للإدارة الحقيقية للأرباح مبهم وغير واضح بالإضافة إلى صعوبة اكتشافه ، وقد يكون سلوك الإدارة الحقيقية للأرباح سلوكاً انتهازياً يضر بالمنشأة وقد يكون سلوكاً ناتجاً عن كفاءة . توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة عملية المراجعة والإدارة الحقيقية للأرباح ، ولا توجد علاقة بين حجم مكتب المراجع وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح ، لا توجد علاقة بين خبرة المراجع وتخصصه وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح ، ولا توجد علاقة بين تقاضي المراجع

(2) حسين فهمي أحمد محمد بغدادي ، نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق آلية المراجعة الخارجية على جودة أداء المراجعين في الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، "دراسة تطبيقية" ، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مصر ، العدد الرابع ، 2015م، ص4.
(3) أحمد على غازي صقر ، أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح ، دراسة تطبيقية ، بحث منشور في مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، المجلد 38 ، العدد الأول ، 2016م ، ص3

لأتعاب الخدمات الاستشارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح . أوصت الدراسة الهيئات التنظيمية والجهات المهنية وضع ضوابط محكمة لتقليل ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح لحماية المستثمرون والسوق من الأغراض الضمنية لمديري الشركات ، وأن ينتظر المراجع مدة الثلاث شهور بعد أخذ البيانات وقبل كتابته للتقرير النهائي لبيان تحقق الغرض الضمني من عدمه .

دراسة اسماء واخرون (2016م)⁴

تناولت الدراسة دور المراجعة الخارجية في مصداقية القوائم المالية تمثلت مشكلة الدراسة في تأثير المراجعة الخارجية على القوائم المالية -، هدفت الى دور المراجعة الخارجية على القوائم المالية واهتمت الدراسة بالتعرف على دور المراجعة الخارجية على القوائم المالية .

انتهجت الدراسة المنهج التحليلي والوصفي ولاستقرائي توصلت الدراسة إلى معلومات وبيانات صحيحة تتمثل في القوائم المالية وأست الدراسة ان القوائم المالية لها دور كبير في تحقيق أهداف المنشأ الربحية .

دراسة قاسم (2017م) : (5)

تمثل مشكلة الدراسة في تحليل أثر جودة التدقيق في البنوك المدرجة في بورصة عمان ، وأثر هذه التغيرات على القيمة السوقية لأسهمها ، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية : هل يوجد أثر لجودة التدقيق على القيمة السوقية للسهم في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان ؟ ، هل يوجد أثر لحجم مكتب التدقيق على القيمة السوقية للسهم في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان ؟ ، هل يوجد أثر لقيمة أتعاب التدقيق على القيمة السوقية للسهم في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان . هدفت الدراسة إلى بيان أثر جودة التدقيق على القيمة السوقية للسهم في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، والتعرف على أثر حجم مكتب التدقيق على القيمة السوقية للسهم في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود تأثير معنوي لأبعاد جودة التدقيق (أتعاب التدقيق ، حجم المكتب ، التخصص على القيمة السوقية لأسهم البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان) ، أن قيمة أتعاب مكتب التدقيق السنوية هي الأكثر تأثير معنوي على القيمة السوقية للسهم ، وأن التخصص في عمليات التدقيق له تأثير معنوي على القيمة السوقية للأسهم . أوصت الدراسة بضرورة اهتمام مكاتب تدقيق الحسابات بمعايير جودة التدقيق ، وتشجيع المدققين العاملين لديها بالالتزام بمعايير الجودة من أجل رفع كفاءة عملية التدقيق وزيادة ثقة أصحاب المصالح بمصداقية عملية التدقيق ، وضرورة تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين في تنظيم عملية التعاقد وتحديد أتعاب التدقيق ، والحد من المنافسة بين مكاتب التدقيق على حساب تخفيض قيمة الأتعاب .

⁴ اسماء احمد خالد ونزار محمد ودور المراجعة الخارجية في مصداقية القوائم المالية (بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة وكلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا 2016م).

⁵ قاسم أحمد الدباس ، أثر جودة التدقيق على القيمة السوقية للسهم في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، منشور في مجلة رماح للدراسات ، مركز الدراسة وتطوير الموارد البشرية ، العدد الحادي والعشرون ، 2017م ، ص5

منهجية الدراسة:

اتبع منهج الدراسة المنهج الوصفي (التحليلي) يتناول الجانب الميداني والمنهج الاستنباطي والاستقراء لاختبار الفرضيات يتناول المنهج التاريخي نتناول الدراسات السابقة .

مصادر الدراسة :

مصادر الثانوية : المراجع والدوريات والمجلات العلمية والمؤتمرات والرسائل الجامعية والانترنت والدراسات الميدانية
مصادر الاولية : الاستبيان

اولا : الاطار المنهجي

نشأة المراجعة :

عرف الإنسان المراجعة بشكل بدائي منذ أن بدء الفرد يزاول نشاطه لإشباع حاجاته والمراجعة لم تبرز إلى إلا بعد ظهور المحاسبة ، وإن الإنسان لم يعرف المحاسبة كمهنة إلا عندما اخترعت الأرقام .(6) لقد نشأت المراجعة وتطورت نتيجة لزيادة الحاجة للخدمات التي تقدمها . فالمراجعة بشكل عام تهدف إلى التحقق من مدى صحة وسلامة البيانات المالية ، والإدارية ، والتشغيلية للمؤسسة ، ومدى التزام العاملين داخلها بتطبيق السياسات والقواعد والإجراءات الموضوعية لتسيير أنشطتها . بغرض تقادي مختلف الأخطاء ، وحماية ممتلكاتها من حالات الغش والتلاعب والاختلاس . إن المراجعة كغيرها من العلوم الاجتماعية تقوم على مجموعة من الفروض والمفاهيم التي تعتبر كأساس للغاية التي أنشأت من أجلها ، كما تركز على مجموعة من المعايير التي تعتبر مرشداً لممارسي مهنة المراجعة . والمراجعة تنقسم إلى عدة أنواع للمراجعين الممارسين لها .

وعرفت المراجعة بأنها فحص الحسابات بواسطة طرف ثالث غير الطرف الذي يقوم بإعداد القوائم المالية .(7) وعرفت بأنها فحص واختبار بنود القوائم المالية بالرجوع إلى سجلات وحسابات المنشأة والمستندات المؤيدة لها بغرض إعطاء الرأي الفني لعدالة القوائم المالية وإظهارها للمركز المالي نتيجة الأعمال .(8) وعرفت بأنها طريقة منظمة للحصول على قرائن وأدلة الإثبات خاصة المثبت منها في الدفاتر والسجلات للعمليات المالية وتقييمها لكي يتم التأكد من درجة التماثل بين ما هو مثبت بالدفاتر وما تم من عمليات مالية وتحصيل النتائج للمستفيدين منه (9). المراجعة بمفهومها المهني هي فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة والبيانات المحاسبية للدفاتر والسجلات بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة ودقة البيانات والاعتماد عليها . عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة بأنها عملية منظمة ومخصصة بجمع وتقديم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية ذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقدرة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة .(10) عرفت بأنها عملية

(6) إبراهيم علي عشموي ، أساسيات المراجعة والرقابة الداخلية ، (القاهرة : مطبعة دار العالم العربي ، 1971م) ، ص 5 .

(7) شريف السكري ، محمود أبو العلاء ، المراجعة وإجراءات تقييم نظم الرقابة الداخلية ومراجعة العمليات ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1992م) ، ص 13 .

(8) إدريس السلام ، أشتوى ، المراجعة بين النظرية التطبيقية ، (بنغازي : البيضاء للنشر ، 1988م) ، ص 18 .

(9) خالد أمين ، علم تدقيق الحسابات الخاصة العملية ، (عمان : دار وائل للنشر ، 1999م) ، ص 11 .

(10) عبيد أبو طبل ، عصام الدين محمد متولى ، دراسات وبحث في المراجعة ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1991م) ، ص 6 .

التحقق من صحة مزاعم شخص ما وحتى تتم المراجعة بكفاءة يجب أن تعتمد على القواعد ومعايير وثبات تحدد المقصود بهذه العملية والظروف التي تمارس فيه . (11)

مفاهيم المراجعة :

تتمثل مفاهيم المراجعة بالآتي : (12)

أولاً : المفاهيم الأساسية : تتمثل مفاهيم المراجعة الأساسية بالآتي :

1. مفهوم استقلال المراجع وحياده :

يتوفر في هذا المفهوم الاستقلال الذي يمكن من خلاله إجراء رأي دون تحيز والابتعاد عن كل ما يؤثر على استقلاله وحياده في جميع مراحل المراجعة . وقد وجهت انتقادات عديدة إلى هذا الاستقلال وذلك للأسباب التالية:

1. الأتعاب التي يتقاضاها المراجع من المنشأة .
2. الإدارة لها المقدرة على استئجار المراجع وأبعاده .
3. يتحصل المراجع على عمل المراجعة من خلال علاقته المستمدة من تكرار عملية المراجعة والتي تؤثر على رؤيته للأشياء .

2. مفهوم الإثبات :

مرحلة تجميع الأدلة والإثبات وإن يتحصل المراجع الأدلة الملائمة التي توصله إلى التأكد من مدى صدق وعدالة القوائم المالية .

3. مفهوم الأهمية النسبية :

يمكن المراجع من خلاله توجيه مجهوداته كافة والتركيز على الأمور نسبياً التي يمكن أن تؤثر على رأيه الفني المحايد وهذا المفهوم يعتبر ضرورياً لكل من المحاسب والمراجع .

4. مفهوم المسؤولية :

مسئولية المراجع تكون عن شكل ومحتوى التقرير والشكل الجيد والواضح لرأيه وبالتالي فإن الأمانة بالنسبة للمراجع تكون هي الأساس الذي يبنى على مفهوم المسؤولية . أما بالنسبة لأهم مسؤولية المراجع تتمثل في محتوى التقرير والذي هو عبارة عن نتيجة عملية المراجعة ، وإن يقوم المراجع بإصدار تقرير واضح وأن تكون الكلمات والمعاني المستخدمة في التعبير واضحة ومفهومة

⁽¹¹⁾ وليم توماس ارسون ، هنكي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، تعريب أحمد حامد حجاج ، كمال الدين سعيد ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1989م) ، ص 38 .
⁽¹²⁾ عبد الفتاح الصحن ، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1993م) ، ص 43 - 45 .

أهداف المراجعة :

تتمثل أهداف المراجعة بصورة أساسية بالآتي: (13)

1. التحقق من إن جميع العمليات المالية قد أثبتت طبقاً للقواعد المحاسبية السليمة بهدف التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية .
2. إبداء رأي فني محايد يعتمد على أدلة وقرائن عن مدى مطابقة القوائم المالية لها وهو مثبت بالدفاتر والسجلات وعن مدى دلالة هذه القوائم المالية على نتائج أعمال المشروع من ربح وخسارة خلال فترة زمنية معينة على مركزها المالي في نهاية تلك الفترة .
3. اكتشاف التزوير والغش والأخطاء التي توجد في المستندات والدفاتر .

مفهوم القوائم المالية:

- هي كشف يُظهر الوحدة الاقتصادية ومكوناتها ومقدراتها وذلك في تاريخ معين وتهدف بصفة أساسية الى إظهار حقيقة المركز المالي للوحدة الاقتصادية وقدرتها على الاستمرار في نشاطها والوفاء بالتزاماتها ولذلك تعد من اهم التقارير التي تنتجها المحاسبة المالية 14.

- هي تقريراً او بياناً في نهاية الفترة المحاسبية يعمل كأداة اتصال لتوصيل معلومات لمستخدمي القوائم المالية. 15
- بانها الوسائل التي بموجبها تنقل الى الادارة والاطراف صورة مختصرة عن الارباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية. 16

ثانياً : أهداف القوائم المالية:

يمكن تلخيص أهداف القوائم المالية بالآتي: 17

1. التزويد بالمعلومات التي يفترض أن تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين في المستقبل.
2. التزويد بالمعلومات بالنسبة لموارد المنشأة الاقتصادية والالتزامات المرتبطة بهذه الموارد.
3. تزويد مستخدمي القوائم والبيانات المالية بالمعلومات المفيدة لأغراض التكهن والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمنشأة.
4. التزويد بالمعلومات التي تساعد في الحكم على مقدرة الادارة في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة بفعالية من أجل التوصل الى تحقيق أهداف المنشأة
5. التزويد بالمعلومات الحقيقية والتفسيرية حول العمليات والاحداث الاخرى التي تكون مفيدة لاغراض التكهن والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمنشأة.

(13) عصام الدين محمد متولى ، فتح الرحمن الحسن منصور ، مدخل في مراجعة الحسابات ، (الخرطوم : دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر ، 2001م) ، ص 8 - 9 .

14. د. حيدر محمد علي بن عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، (عمان: دار الحماية، 2007)، ص 272

15. د. فانزر ميجس وروبرت ميجس، ترجمة مصطفى وصفي عبدالفتاح ابو المكارم، المحاسبة الدولية، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 1983م)، ص 48

16. د. عبدالوهاب نصر على، القياس والافصاح المحاسبى، ج1، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص 55

17. د. نعيم حسنى دهمش، القوائم المالية والمبادئ المقبولة قبولاً عاماً، (عمان: معهد الدراسات المصرفية 1990م)، ص 97

ثالثاً: أنواع القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية التي تعتبر ذات فائدة كبيرة لإدارة المشروع لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في استقلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها.

القوائم المالية تمثل المصدر الرئيس للمعلومات المالية للجهات التي تهتم بأعمال المشروع وتلخص القوائم المالية عمليات المشروع عن فترة زمنية معينة ونسبة للنمو المتزايد في المشاريع الاقتصادية وتبين النشاطات التي تمارسها الشركات والمؤسسات بمختلف أنواعها واختلاف حاجات المستخدمين للقوائم المالية في جميع انحاء العالم.18

- قائمة المركز المالي:

عرفت قائمة المركز المالي بأنها كشف شامل باصول وخصوم المنشأة مقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين.19 وبأنها عبارة عن قائمة او كشف تتكون من جزئين رئيسيين متساويين في القيمة، تضم في الجزء الاول منها الاصول (الاستخدامات) وتسمى باسمها، والجزء الثاني يضم الخصوم (مصادر التمويل) وتسمى باسمها، وهي ملخص مبوب للارصدة المدينة والدائنة للحسابات الاستاذ الحقيقية، بالاضافة لرصيد صافي الارباح أو صافي الخسارة.20

قائمة الدخل:

إن أسلوب عرض الدخل أصبح بشكل عمودي وبصفة كشف متسلسل من الاحداث يسمى قائمة الدخل الا انه يؤدي الى ظهور مصطلحات محاسبية جديدة كانت لم تظهر في الحسابات الختامية كمفهوم صافي المبيعات وصافي المشتريات وتكلفة البضاعة المتاحة للبيع وتكلفة المبيعات.21

فعرفت قائمة الدخل بأنها احدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الايرادية خلال فترة محاسبية معينة.22، وعرفت بأنها عبارة عن مقابلة ايرادات المنشأة بالمصروفات والاعباء التي تساهم في تحقيق تلك الايرادات عن فترة زمنية معينة.23 كما تم تعريفها بأنها عبارة عن تقرير يبين مقدار الايرادات والنفقات للوحدة المحاسبية المراد استخراج صافي دخلها او خسائرها خلال فترة محاسبية معينة.24 ، وهي عبارة عن قائمة تلخص ايرادات ومصروفات الوحدة لمدة زمنية معينة ، كشهر او ربع سنة او سنة.25

18. د. أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص 21
19. د. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي - مدخل نظرية المحاسبة، (عمان، دار الثقافة للنشر، 2009 م)، ص 303
20. د. وليد ناجي الحيايلى، أصول المحاسبة المالية، ج 1، (الدنمارك: منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة 2007م)، ص 304
21. د. فانرز مجيب وروبرت مجيب، مرجع سابق ، ص 53
22. د. وليد ناجي الحيايلى، اصول المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص 301
23. د. محمد سامى راضى، المحاسبة المتوسطة، (د.ب دارالجامعيين)، ص 117.
24. د. وليد ناجي الحيايلى، اصول المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص 301
25. د. خالد امين عبدالله ، د.صايل رمضان ، مبادئ المحاسبة المالية ، (القاهرة ، الشركة العربية للتسويق والتوريدات ، 2010 م)، ص 235 .

قائمة التدفقات النقدية

تتبع أهمية هذه القائمة من أنها تعتبر مصدر يفصح عن التدفقات النقدية ذات الأهمية لأصحاب الصلة في المنشأة حيث توفر هذه القائمة معلومات مهمة عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة معينة ويمكن لأصحاب الصلة ومستخدمي القوائم من خلال ما توفره هذه القائمة من معلومات وما توفره القوائم الأخرى أن يحققوا الأهداف التالية:

تقييم قدرة المنشأة على توليد أرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار المالية للمنشأة وتقييم التدفقات التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات المستقبلية. 26

التدفقات النقدية: 27

هي القائمة التي تقوم بتوفير معلومات عن المعاملات النقدية خلال الفترة المالية ومن مصادرها المختلفه والتي تمثل في العمليات التشغيلية الجارية اهداف قائمه التدفقات النقدية.

تعتبر الهدف الأساس من هذه القائمة تقييم المعلومات الهامة عند النقدية المحصلة والمنصرفه خلال فتره ماليه محددة

نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

أ. اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها:

لإختبار صدق أداة الدراسة عرضت الاستبانة علي عدد من المختصين في المجال ، كما أختبر صدق الاستبانة وصلاحياتها من خلال معامل الاتساق الداخلي الفا كرونباخ (AlphaCronobach) والذي يقيس مدي الثبات والترابط الداخلي لفقرات الاستبيان ونسبة تباين اجابات المبحوثين بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss)

فيما يلي اختبار صدق الاستبيان علي حسب المحاور

المحور	معامل الارتباط بين فقرات المحور	معامل الفا كرونباخ
دور المراجعة الداخلية في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية	0.701	0.878
دور المراجعة الخارجية في تحسين ملاءمة معلومات القوائم المالية	0.456	0.707
دور التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين في تحسين جودة معلومات التقارير المالية	0.521	0.730

²⁶ د. احمد حلمي جمعة وآخرون، اساسيات المحاسبة في شركات المساهمة، (عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1998م)، ص 102
عباس صهرى الشيرازي ، نظرية المحاسبه ، (الكويت ، ذات السلاسل للنشر الطباعة 1990 م ، ص 24. ²⁷

عدد الفقرات	معامل كرونباخ
24	.872

من أعلاه نلاحظ ان معامل كرونباخ بلغت قيمته 0.872 لكامل فقرات الاستبيان والبالغ عددها (24) فقرة من خلال محاوره الثلاثة ، وهي اعلي من 60% وهي نسبة مقبولة احصائياً ، لذلك يمكننا القول أن اداة المقياس تتمتع بالثبات وقادرة علي تحقيق أهداف الدراسة.

أ. صدق المحكمين:

عرض الباحث الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من عدد من المتخصصين في المجال وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية ب. منهجية ليكارت :

تقوم فكرت ليكارت علي التدرج الخماسي وفقاً للخيارات ادناه:

عدد الخيارات = 5 وهي (غير موافق بشدة - غير موافق - محايد - موافق - موافق بشدة)
المدى = 4 اي (عدد الخيارات - 1)

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المدى}}{\text{عدد الخيارات}} = \frac{4}{5} = 0.80$$

لذا يمكن تفسير الاوساط للخيارات وفقاً للمعدلات في الجدول ادناه

الخيارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترتيب	1	2	3	4	5
معدلات الوسط المرجح بحسب طول الفئة	1 الي 1.80	1.81 الي 2.60	2.61 الي 3.40	3.41 الي 4.20	4.21 الي 5

✓ لحساب درجة الموافقة للفقرات او المحاور وذلك بمايلي:

درجة الموافقة = الوسط المرجح للفقرة / 5 (وهي درجة الموافقة العظمي) * 100

✓ لحساب درجة عدم الموافقة للفقرات او المحاور وذلك بمايلي:

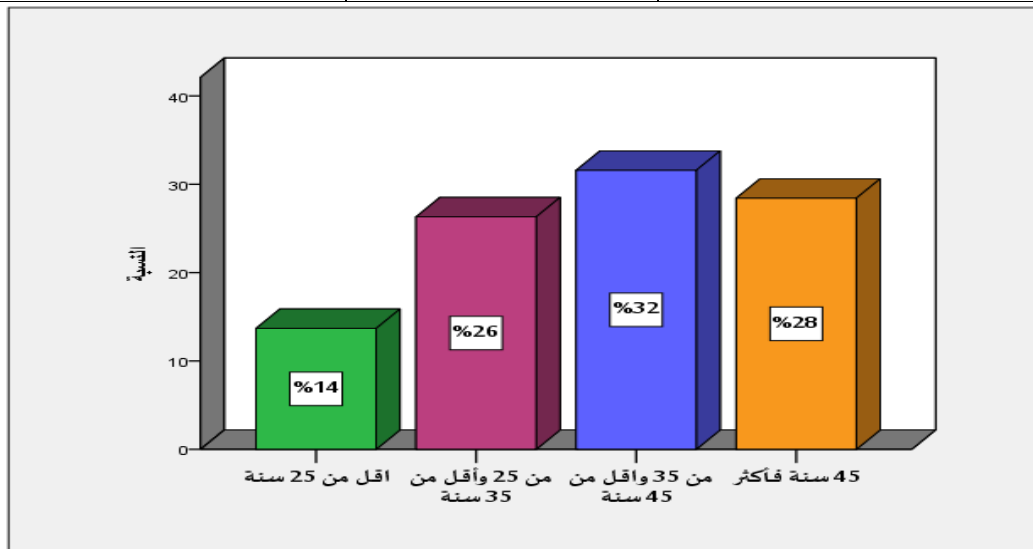
درجة عدم الموافقة = 5 - الوسط المرجح للفقرة / 5 (وهي درجة الموافقة العظمي) * 100

ت. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

1/ توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير العمر

جدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 20 سنة	14	14%
من 25 وأقل من 35 سنة	26	36%
من 35 وأقل من 45 سنة	32	32%
45 سنة فأكثر	28	28%
المجموع	100	100%



شكل رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

من خلال الجدول والشكل أعلاه والذي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب العمر، كشفت نتائج الدراسة ان 32% من أجمالي افراد الدراسة كانت أعمارهم من 35 وأقل من 45 سنة ، ايضاً 28% منهم كانت أعمارهم من 45 سنة فأكثر، ايضاً نلاحظ ان نسبة الاشخاص الذين تراوحت اعمارهم ما بين 25 سنة وأقل من 35 سنة حيث بلغت نسبتهم 26% ، بينما افراد الدراسة الذين هم اقل من 25 سنة فقد بلغت نسبتهم 14% ، من الملاحظ ان جميع الفئات العمرية تمثلت في الدراسة.

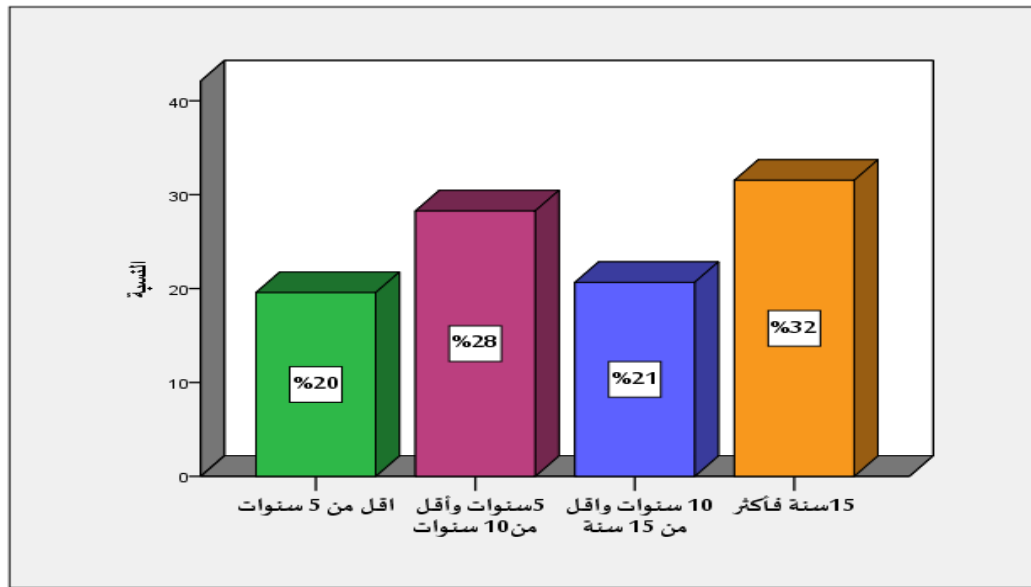
2/ توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير الخبرة العملية:

جدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

الخبرة العملية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	20	20%
من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	28	28%
من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	21	21%

15 سنة فأكثر	32	%32
المجموع	100	%100

شكل (2/3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة العملية



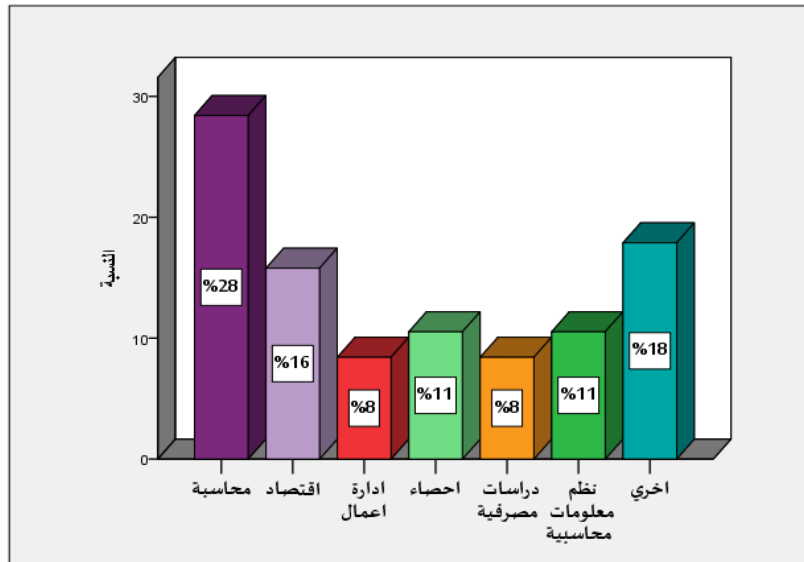
من خلال الجدول والشكل أعلاه والذي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الخبرة ، حيث نلاحظ النسبة متقاربة بدرجة ليست بعيدة من مختلف الخبرات لأفراد الدراسة ، حيث يتضح لنا أن الأشخاص الذين تزيد خبرتهم عن 15 سنة فأكثر بلغت نسبتهم %32 ، والذين تراوحت خبرتهم ما بين 5 الي 10 سنوات بلغت نسبتهم %28 ، اضافة الي الأشخاص الذين تراوحت خبرتهم ما بين 10 الي 15 سنة حيث بلغت نسبتهم %21 ، ايضا بلغت نسبة الأشخاص الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات %20 من اجمالي افراد الدراسة

3/ توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير التخصص

جدول (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	28	%28
اقتصاد	16	%16
إدارة أعمال	8	%8
إحصاء	11	%11
دراسات مصرفية	8	%8
نظم معلومات محاسبية	11	%11
أخرى	18	%18
المجموع	100	%100

شكل (3/3) توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص



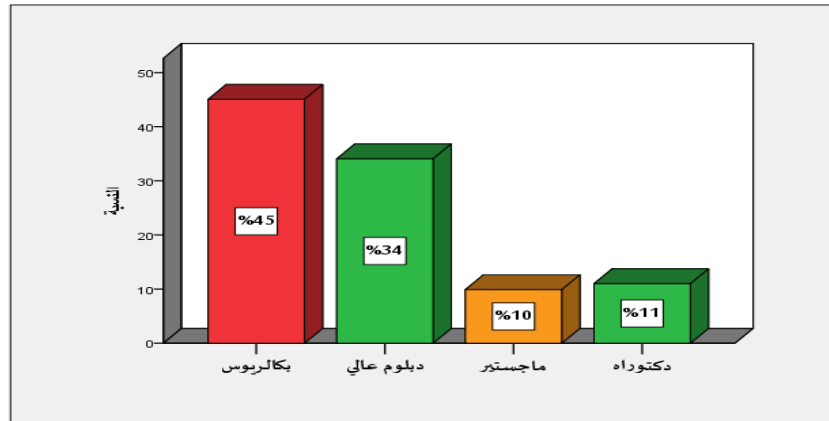
من خلال الجدول والشكل أعلاه والذي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب التخصص، حيث نلاحظ أن جميع التخصصات تمثلت في عينة الدراسة حيث كشفت نتائج الدراسة أن 28% من أفراد الدراسة تخصصهم في المحاسبة، وإيضاً 18% لهم تخصصات أخرى لم تشملها إدارة الدراسة، إضافة إلى 16% منهم متخصصين في الاقتصاد، أيضاً تساوت نسبة أفراد الدراسة المتخصصين في الإحصاء ونظم المعلومات المحاسبية حيث بلغت نسبتهم 11%. أيضاً تساوت نسبة الأشخاص الذين هم متخصصين في إدارة الأعمال والدراسات المصرفية حيث بلغت نسبتهم 8%.

4/ توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير المؤهل العلمي

جدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	45	45%
دبلوم عالي	34	34%
ماجستير	10	10%
دكتوراه	11	11%
المجموع	100	100%

شكل (4/3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



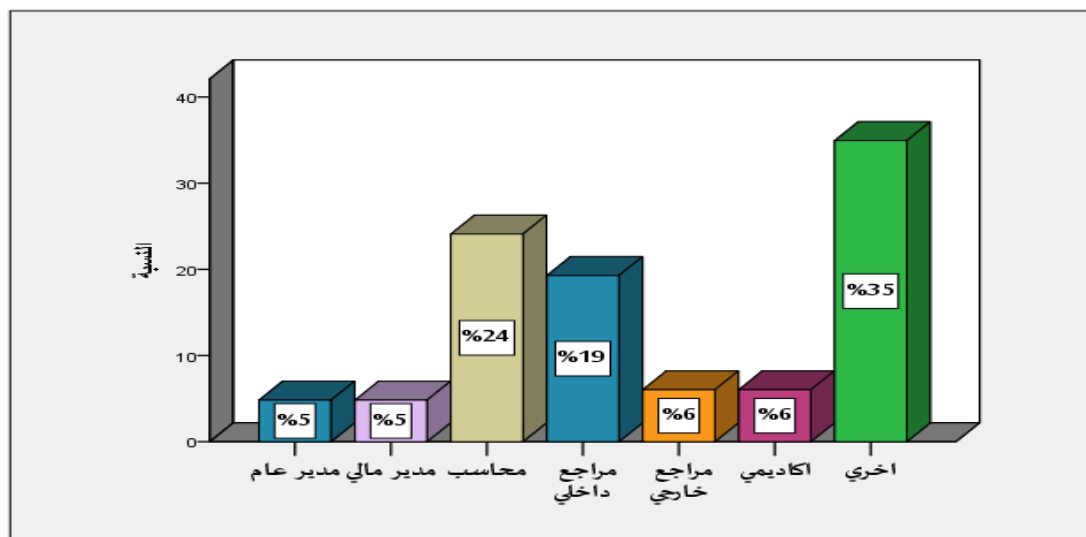
من خلال الجدول والشكل أعلاه والذي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب التخصص ، حيث نلاحظ أن 45% من المشاركين في الدراسة مؤهلهم العلمي درجة البكالوريوس ، كما بلغت نسبة الأشخاص الذين مؤهلهم العلمي درجة الدبلوم العالي 34% ، كما بلغت نسبة الأشخاص الذين مؤهلهم العلمي درجة الدكتوراه 11% ، إضافة الى الأشخاص الذين مؤهلهم العلمي درجة الماجستير 10%. من الملاحظ ان كل درجات المؤهلات العلمية تمثلت في عينة الدراسة

5/ توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير الوظيفة

جدول (5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
مدير عام	5	5%
مدير مالي	5	5%
محاسب	24	24%
مراجع داخلي	19	19%
مراجع خارجي	6	6%
أكاديمي	6	6%
أخرى	35	35%
المجموع	100	100%

شكل (5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة



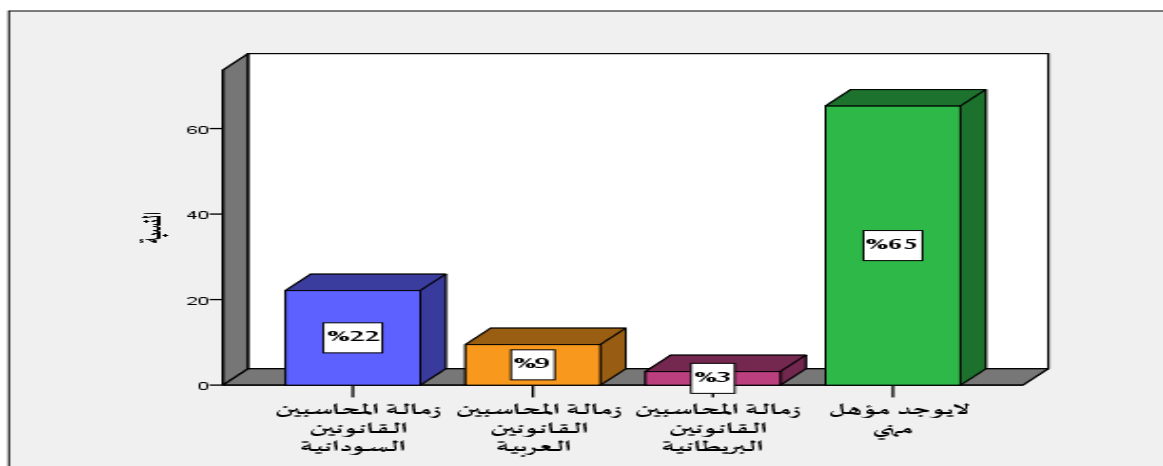
من خلال الجدول والشكل أعلاه والذي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الوظيفة ، حيث نلاحظ أن 35% من افراد الدراسة يعملون في وظائف لم تشملها أداة الدراسة، وبلغت نسبة الاشخاص الذين يعملون كمحاسبين 24% ، اضافة الي الذين يعملون كمراجعين داخليين 19% وتساوت نسبة الاشخاص الذين يعملون في وظائف اكايمية ومراجعين خارجيين بنسبة 6% ، اضافة الي المدراء العاميين والماليين حيث بلغت نسبتهم 5% من اجمالي افراد الدراسة.

6/ توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير المؤهل المهني

جدول (6) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المهني

النسبة	التكرار	المؤهل المهني
22%	22	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية
9%	9	زمالة المحاسبين القانونيين العربية
3%	3	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية
65%	65	لا يوجد مؤهل مهني
100%	100	المجموع

شكل (6/3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني



من خلال الجدول والشكل أعلاه والذي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب المؤهل المهني، حيث نلاحظ ان 65% من الذين شاركوا في الدراسة ليس لديهم مؤهل مهني ، إضافة الى الذين لديهم زمالة محاسبين سودانية حيث بلغت نسبتهم 22%، ايضاً بلغت نسبة الاشخاص الذين لديهم زمالة محاسبين عربية 9% ، ايضاً بلغت نسبة الاشخاص الذين لديهم زمالة محاسبين بريطانية 3% ،

الفرضية الأولى: (المراجعة الداخلية تساهم في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية)

الرقم	العبارات	نسب إجابات المشاركين في الدراسة			
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
1	توفر هيكل اداري ووصف وظيفي دقيق يساهم في تطبيق نظام محاسبي جيد للبنك	0%	0%	0%	67%
2	تغيير مواقع المحاسبين من وقت لآخر يقلل من حدوث الاخطاء المحاسبية في البنك	0%	6%	3%	55%
3	تطبيق اللوائح الخاصه بالرقابة بطريقة منتظمة يساعد علي تطبيق النظام المحاسبي بدقة وشفافية بالبنك	0%	2%	5%	51%
4	إتباع اللوائح والاجراءات المحاسبية يقلل من ظاهرة الفساد المالي بالبنك	0%	1%	4%	58%

5	توافر ادارة عليا كفؤ يساعد علي التخطيط والاشراف والرقابة علي الاداء المحاسبي بالبنك	%1	%0	%4	%35	%60
6	الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة يدعم تطبيق الانظمة الادارية والمحاسبية علي الوجه المطلوب	%0	%2	%8	%39	%51
7	استخدام التقنيات الحديثة وبرامج الحاسوب يساعد في انجاز عمليات المراجعة علي الوجه الاكمل بالبنك	%0	%1	%5	%38	%56
8	التدريب المستمر لمحاسبين يقلل من الازخاخ ويرفع من درجة الكفاءة بالبنك	%0	%0	%4	%23	%73
	النسبة الكلية لأفراد الدراسة حول دور المراجعة الداخلية في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية	%0	%0	%1	%36	%63

المتوسط والانحراف المعياري لأجابات عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	تقدير الإتجاه العام
1	توفر هيكل اداري ووصف وظيفي دقيق يساهم في تطبيق نظام محاسبي جيد للبنك	4.67	.473	93%	موافق بشدة
2	تغيير مواقع المحاسبين من وقت لآخر يقلل من حدوث الازخاخ المحاسبية في البنك	4.39	.829	88%	موافق بشدة
3	تطبيق اللوائح الخاصه بالرقابة بطريقة منتظمة يساعد علي تطبيق النظام المحاسبي بدقة وشفافية بالبنك	4.41	.692	88%	موافق بشدة
4	إتباع اللوائح والاجراءات المحاسبية يقلل من ظاهرة الفساد المالي بالبنك	4.52	.634	90%	موافق بشدة

5	توافر ادارة عليا كفؤ يساعد علي التخطيط والاشراف والرقابة علي الاداء المحاسبي بالبنك	4.53	.682	91%	موافق بشدة
6	الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة يدعم تطبيق الانظمة الادارية والمحاسبية علي الوجه المطلوب	4.38	.732	88%	موافق بشدة
7	استخدام التقنيات الحديثة وبرامج الحاسوب يساعد في انجاز عمليات المراجعة علي الوجه الاكمل بالبنك	4.48	.650	90%	موافق بشدة
8	التدريب المستمر لمحاسبين يقلل من الاخطاء ويرفع من درجة الكفاءة بالبنك	4.68	.551	94%	موافق بشدة
	المقياس الكلي لإتجاهات افراد الدراسة حول دور المراجعة الداخلية في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية	4.62	.509	92%	موافق بشدة

من خلال الجدولين اعلاه والذي يوضح اتجاهات افراد الدراسة حول مدي تأثير دور المراجعة الداخلية في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية ، نلاحظ ان الوسط الحسابي المرجح بلغ 4.62 والذي يقع ضمن اطار الموافقة وبشدة علي ان المراجعة الداخلية تساهم وبدرجة عالية في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية ، مما يعني قبول فرضية المحور بدرجة 92%

ولمعرفة هل هنالك فروق ذو دلالة إحصائية لإتجاهات افراد الدراسة حول دور المراجعة الداخلية في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية وفقاً (للخبرة العملية والتخصص والمؤهل العلمي) فقد كشفت نتائج الدراسة مايلي:

ANOVA						
مستوي الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات		
0.321	1.152	1.453	2	2.905	ما بين المجموعات	الخبرة العملية
		1.261	89	112.258	داخل المجموعات	
			91	115.163	الكلي	
0.326	1.135	5.962	2	11.925	ما بين المجموعات	التخصص

		5.253	92	483.233	داخل المجموعات	
			94	495.158	الكلية	
0.179	1.755	1.797	2	3.594	ما بين المجموعات	المؤهل العلمي
		1.024	88	90.077	داخل المجموعات	
			90	93.67	الكلية	

من الجدول اعلاه والذي يوضح لنا تباين اتجاهات الراي حول دور المراجعة الداخلية في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية وفقاً (للخبرة العملية والتخصص والمؤهل العلمي) وذلك باستخدام تحليل الANOVA وقد تم إختيار المتغيرات الشخصية بعينها وذلك لأنها تسهم بشكل كبير في قيمة رأي المشاركين في الدراسة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ هنالك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول اتجاهات افراد الدراسة حول دور المراجعة الداخلية في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية وفقاً للخبرة العملية.
- ✓ هنالك فروق معنوي ذات دلالة إحصائية حول اتجاهات افراد الدراسة حول دور المراجعة الداخلية في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية وفقاً التخصص العلمي.
- ✓ هنالك فروق معنوي ذات دلالة إحصائية حول اتجاهات افراد الدراسة حول دور المراجعة الداخلية في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية وفقاً لمؤهل العلمي.

الفرضية الثانية: (المراجعة الخارجية في تحسين ملائمة معلومات القوائم المالية)

الرقم	العبارات	نسب إجابات المشاركين في الدراسة			
		موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق
1	اتباع المبادي المحاسبية المتعارف عليها يسهم في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة بالبنك	0%	0%	0%	55%
2	تعزيز القيود المحاسبية بأدلة اثبات كافية يسهم في انجاز عملية المراجعة في وقت وجيز بالبنك	0%	0%	3%	38%
3	توافر الكفاءة المهنية لدى المحاسبين يساعد علي التطبيق السليم لعملية المراجعة بالبنك	1%	0%	0%	54%
4	وجود جهة رقابية محايدة تزيد من الثقة في تقارير المراجعة الخارجية بالبنك	0%	0%	4%	41%

5	تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الخارجية بالبنك	%1	%10	%8	%45	%36
6	الاهتمام بتقارير المراجعة اليومية والاسبوعية والنصف شهرية والمقارنات يعطي مؤشراً قوياً لرفع الكفاءة بالبنك.	%0	%0	%1	%43	%56
7	زيادة الاعتماد علي المراجعة الوقائية بإستخدام الحاسوب يقلل الوقوع في الاخطاء بالبنك	%0	%10	%7	%41	%42
8	المساهمة في تطوير السياسات المحاسبية يساهم في تحقيق عدالة المعلومات المحاسبية بالبنك	%0	%1	%3	%46	%50
	النسبة الكلية لأفراد الدراسة حول دور المراجعة الخارجية في تحسين ملائمة معلومات القوائم المالية	%0	%0	%1	%59	%40

المتوسط والانحراف المعياري لأجابات عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	تقدير الإتجاه العام
1	اتباع المبادي المحاسبية المتعارف عليها يسهم في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة بالبنك	4.48	.616	90%	موافق بشدة
2	تعزيز القيود المحاسبية بأدلة اثبات كافية يسهم في انجاز عملية المراجعة في وقت وجيز بالبنك	4.29	.666	86%	موافق بشدة
3	توافر الكفاءة المهنية لدي المحاسبين يساعد علي التطبيق السليم لعملية المراجعة بالبنك	4.47	.666	89%	موافق بشدة
4	وجود جهة رقابية محايدة تزيد من الثقة في تقارير المراجعة الخارجية بالبنك	4.19	.829	84%	موافق
5	تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الخارجية بالبنك	4.05	.961	81%	موافق
6	الاهتمام بتقارير المراجعة اليومية والاسبوعية والنصف شهرية والمقارنات يعطي مؤشراً قوياً لرفع الكفاءة بالبنك.	4.55	.521	91%	موافق بشدة
7	زيادة الاعتماد علي المراجعة الوقائية بإستخدام الحاسوب يقلل الوقوع في الاخطاء بالبنك	4.16	.926	83%	موافق

8	المساهمة في تطوير السياسات المحاسبية يساهم في تحقيق عدالة المعلومات المحاسبية بالبنك	4.44	.614	89%	موافق بشدة
	المقياس الكلي لإتجاهات افراد الدراسة حول دور المراجعة الخارجية في تحسين ملاءمة معلومات القوائم المالية	4.39	.511	88%	موافق بشدة

من خلال الجدولين اعلاه والذي يوضح اتجاهات افراد الدراسة حول مدي تأثير دور المراجعة الخارجية في تحسين ملاءمة معلومات القوائم المالية ، نلاحظ ان الوسط الحسابي المرجح بلغ 4.39 والذي يقع ضمن اطار الموافقة وبشدة علي ان المراجعة الخارجية تساهم وبدرجة عالية في تحسين ملاءمة معلومات القوائم الماليه ، مما يعني قبول فرضية المحور بدرجة 88%

ولمعرفة هل هنالك فروق ذو دلالة إحصائية لإتجاهات افراد الدراسة حول دور المراجعة الخارجية في تحسين ملاءمة معلومات القوائم المالية وفقاً (للخبرة العملية والتخصص والمؤهل العلمي) . فقد كشفت نتائج الدراسة مايلي

ANOVA						
مستوي الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات		
.419	.879	1.115	2	2.230	ما بين المجموعات	الخبرة العملية
		1.269	89	112.933	داخل المجموعات	
			91	115.163	الكلي	
.204	1.616	8.404	2	16.807	ما بين المجموعات	التخصص
		5.199	92	478.351	داخل المجموعات	
			94	495.158	الكلي	
.673	.397	.419	2	.838	ما بين المجموعات	المؤهل العلمي
		1.055	88	92.832	داخل المجموعات	
			90	93.670	الكلي	

من الجدول اعلاه والذي يوضح لنا تباين اتجاهات الراي حول دور حول دور المراجعة الخارجية في تحسين ملاءمة معلومات القوائم المالية وفقاً (للخبرة العملية والتخصص والمؤهل العلمي) وذلك بإستخدام تحليل ANOVA وقد تم إختيار المتغيرات الشخصية بعينها وذلك لأنها تسهم بشكل كبير في قيمة رأي المشاركين في الدراسة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ هنالك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول اتجاهات افراد الدراسة حول دور المراجعة الخارجية في تحسين ملاءمة معلومات القوائم المالية وفقاً للخبرة العملية.
- ✓ هنالك فروق معنوي ذات دلالة إحصائية حول اتجاهات افراد الدراسة حول دور المراجعة الخارجية في تحسين ملاءمة معلومات القوائم المالية وفقاً التخصص العلمي.
- ✓ هنالك فروق معنوي ذات دلالة إحصائية حول اتجاهات افراد الدراسة حول دور المراجعة الخارجية في تحسين ملاءمة معلومات القوائم المالية وفقاً المؤهل العلمي.

الفرضية الثالثة: (التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين يساهم في تحسين جودة معلومات التقارير المالية)

الرقم	العبارات	نسب إجابات المشاركين في الدراسة			
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
1	رفع التقارير للإدارة العليا بصورة منتظمة يساعد في دقة تطبيق عملية المراجعة بالبنك	0	0	2	43
2	وجود نظام للرقابة الداخلية علي النظام المحاسبي المحوسب يساعد كثيراً في عمل المراجع الداخلي بالبنك	0	1	3	47
3	وجود مشرف ذو خبرة عالية علي العمليات المالية يضمن الالتزام بإجراءات المراجعة الخارجية بالبنك	1	0	18	39
4	تحديد إختصاصات كل قسم قد يساهم في رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة الخارجية بالبنك	0	1	10	40
5	التدريب المستمر للمراجعين يزيد من جودة اداء المراجعة الخارجية بالبنك	0	1	1	44
6	فاعلية عمل المراجعين الخارجيين فيما يقدمونه يقلل من معوقات العمل المحاسبي بالبنك	1	2	11	43
7	خبرة اعضاء لجان المراجعة يساعد في تحسين معلومات معلومات القوائم المالية بالبنك	0	4	3	32



54	32	8	5	1	الاتصال والتنسيق بين اعضاء لجان المراجعة يزيد من تحسين جودة معلومات القوائم المالية بالبنك	8
%52	%45	%3	%0	%0	النسبة الكلية لأفراد الدراسة حول دور التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين في تحسين جودة معلومات التقارير المالية	

المتوسط والانحراف المعياري لأجابات عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	تقدير الإتجاه العام
1	رفع التقارير للإدارة العليا بصورة منتظمة يساعد في دقة تطبيق عملية المراجعة بالبنك	4.53	.543	91%	موافق بشدة
2	وجود نظام للرقابة الداخلية علي النظام المحاسبي المحسوب يساعد كثيراً في عمل المراجع الداخلي بالبنك	4.44	.614	89%	موافق بشدة
3	وجود مشرف ذو خبرة عالية علي العمليات المالية يضمن الالتزام بإجراءات المراجعة الخارجية بالبنك	4.32	.806	86%	موافق بشدة
4	تحديد إختصاصات كل قسم قد يسهم في رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة الخارجية بالبنك	4.38	.706	88%	موافق بشدة
5	التدريب المستمر للمراجعين يزيد من جودة اداء المراجعة الخارجية بالبنك	4.51	.582	90%	موافق بشدة
6	فاعلية عمل المراجعين الخارجيين فيما يقدمونه يقلل من معوقات العمل المحاسبي بالبنك	4.26	.816	85%	موافق بشدة
7	خبرة اعضاء لجان المراجعة يساعد في تحسين معلومات معلومات القوائم المالية بالبنك	4.49	.758	90%	موافق بشدة
8	الاتصال والتنسيق بين اعضاء لجان المراجعة يزيد من تحسين جودة معلومات القوائم المالية بالبنك	4.32	.911	86%	موافق بشدة
	المقياس الكلي لإتجاهات افراد الدراسة حول دور التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين في تحسين جودة معلومات التقارير المالية	4.49	.563	%90	موافق بشدة

من خلال الجدولين اعلاه والذي يوضح اتجاهات افراد الدراسة حول مدي تأثير دور التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين في تحسين جودة معلومات التقارير المالية ، نلاحظ ان الوسط الحسابي المرجح بلغ 4.39 والذي يقع ضمن اطار الموافقة وبشدة علي ان

التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين يساهم وبدرجة عالية في تحسين جودة معلومات التقارير المالية ، مما يعني قبول فرضية المحور بدرجة 90%

ولمعرفة هل هنالك فروق ذو دلالة إحصائية لإتجاهات افراد الدراسة حول دور التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين في تحسين جودة معلومات التقارير المالية وفقاً (للخبرة العملية والتخصص والمؤهل العلمي) فقد كشفت نتائج الدراسة مايلي:

ANOVA						
مستوي الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات		
.403	.919	1.174	2	2.347	مابين المجموعات	الخبرة العملية
		1.277	88	112.400	داخل المجموعات	
			90	114.747	الكلي	
.927	.075	.400	2	.799	مابين المجموعات	التخصص
		5.303	91	482.531	داخل المجموعات	
			93	483.330	الكلي	
.937	.065	.070	2	.140	مابين المجموعات	المؤهل العلمي
		1.075	87	93.516	داخل المجموعات	
			89	93.656	الكلي	

من الجدول اعلاه والذي يوضح لنا تباين اتجاهات الراي حول دور التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين في تحسين جودة معلومات التقارير المالية وفقاً (للخبرة العملية والتخصص والمؤهل العلمي) وذلك باستخدام تحليل ANOVA وقد تم إختيار المتغيرات الشخصية بعينها وذلك لأنها تسهم بشكل كبير في قيمة رأي المشاركين في الدراسة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ هنالك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول اتجاهات افراد الدراسة حول دور التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين في تحسين جودة معلومات التقارير المالية وفقاً للخبرة العملية.
- ✓ هنالك فروق معنوي ذات دلالة إحصائية حول اتجاهات افراد الدراسة حول دور التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين في تحسين جودة معلومات التقارير المالية وفقاً التخصص العلمي.

✓ هنالك فروق معنوي ذات دلالة إحصائية حول اتجاهات افراد الدراسة حول دور التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين في تحسين جودة معلومات التقارير المالية وفقاً لمؤهل العلمي.

الفرضية الرئيسية: المراجعة الخارجية تساهم في تحسين جودة معلومات القوائم المالية

الرقم	محاور الدراسة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	تقدير الاتجاه العام
1	دور المراجعة الداخلية في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية	4.62	.509	92%	موافق بشدة
2	دور المراجعة الخارجية في تحسين ملاءمة معلومات القوائم المالية	4.39	.511	88%	موافق بشدة
3	دور التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين في تحسين جودة معلومات التقارير المالية	4.49	.563	90%	موافق بشدة
	المقياس العام لإتجاهات افراد الدراسة حول دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة معلومات القوائم المالية	4.49	.523	90%	موافق بشدة

من خلال الجدول اعلاه والذي يوضح اتجاهات افراد الدراسة بشكل عام حول مدي تأثير دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة معلومات القوائم المالية ، نلاحظ ان الوسط الحسابي المرجح بلغ 4.49 والذي يقع ضمن اطار الموافقة وبشدة علي ان المراجعة الخارجية تساهم بشكل كبير في تحسين جودة معلومات القوائم المالية ، مما يعني قبول فرضية الدراسة الرئيسية بدرجة 90% ولمعرفة هل هنالك فروق ذو دلالة إحصائية لإتجاهات افراد الدراسة حول دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة معلومات القوائم المالية وفقاً (للخبرة العملية والتخصص والمؤهل العلمي). فقد كشفت نتائج الدراسة مايلي:

ANOVA						
مستوي الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات		
.362	1.113	1.398	6	8.388	ما بين المجموعات	الخبرة العملية
		1.256	85	106.775	داخل المجموعات	
			91	115.163	الكلية	
.393	1.059	5.559	6	33.355	ما بين المجموعات	التخصص
		5.248	88	461.803	داخل المجموعات	
			94	495.158	الكلية	
.022	2.638	2.475	6	14.852	ما بين المجموعات	المؤهل العلمي
		.938	84	78.818	داخل المجموعات	
			90	93.670	الكلية	

من الجدول اعلاه والذي يوضح لنا تباين اتجاهات الراي حول دور دور دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة معلومات القوائم المالية وفقاً (للخبرة العملية والتخصص والمؤهل العلمي) وذلك باستخدام تحليل الANOVA وقد تم إختيار المتغيرات الشخصية بعينها وذلك لأنها تسهم بشكل كبير في قيمة رأي المشاركين في الدراسة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ هنالك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول اتجاهات افراد الدراسة حول دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة معلومات القوائم المالية وفقاً للخبرة العملية.
- ✓ هنالك فروق معنوي ذات دلالة إحصائية حول اتجاهات افراد الدراسة حول دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة معلومات القوائم المالية وفقاً التخصص العلمي.
- ✓ ليس هنالك فروق معنوي ذات دلالة إحصائية حول اتجاهات افراد الدراسة حول دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة معلومات القوائم المالية وفقاً لمؤهل العلمي.

أولاً : النتائج :

1. تقوم المراجعة الداخلية بدور هام في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية.
2. تقوم المراجعة الخارجية بدور في تحسين ملاءمة معلومات القوائم المالية
3. المراجعة الخارجية تساهم في تحسين جودة معلومات القوائم المالية
4. الاتصال والتنسيق بين اعضاء لجان المراجعة يزيد من تحسين جودة معلومات القوائم المالية بالبنك

ثانياً : التوصيات :

1. ضرورة وجود مراجعة خارجية لأنها تلعب دور في تحسين معلومات القوائم المالية .
2. ضرورة التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين لأنه يقوم بدور في تحسين معلومات القوائم المالية .
3. ضرورة وجود مشرف ذو خبرة عالية علي العمليات المالية يضمن الالتزام بإجراءات المراجعة الخارجية بالبنك
4. يجب على البنك أن يكون هناك توافر الكفاءة المهنية لدي المحاسبين لأنه يساعد علي التطبيق السليم لعملية المراجعة بالبنك

المراجع

- هشام الدين محمد الشافعي ، لجان المراجعة وأثرها على جودة القوائم المالية ، دراسة ميدانية على مكاتب الميزانية ، الخرطوم ، جامعة السودان المفتوحة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2013م .
- حسين فهمي أحمد محمد بغدادي ، نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق آلية المراجعة الخارجية على جودة أداء المراجعين في الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، "دراسة تطبيقية" ، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجار ، مصر ، العدد الرابع ، 2015م .
- أحمد على غازي صقر ، أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح ، دراسة تطبيقية ، بحث منشور في مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، المجلد 38 ، العدد الأول ، 2016م
- قاسم أحمد الدباس ، أثر جودة التدقيق على القيمة السوقية للسهم في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، منشور في مجلة رماح للدراسات ، مركز الدراسة وتطوير الموارد البشرية ، العدد الحادي والعشرون ، 2017م .
- إبراهيم علي عشاوي ، أساسيات المراجعة والرقابة الداخلية ، (القاهرة : مطبعة دار العالم العربي ، 1971م)
- شريف السكري ، محمود أبو العلاء ، المراجعة وإجراءات تقييم نظم الرقابة الداخلية ومراجعة العمليات ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1992م) .
- إدريس السلام ، أشتوى ، المراجعة بين النظرية التطبيقية ، (بنغازي : البيضاء للنشر ، 1988م) .
- خالد أمين ، علم تدقيق الحسابات الخاصة العملية ، (عمان : دار وائل للنشر ، 1999م) .
- عبيد أبو طبل ، عصام الدين محمد متولى ، دراسات وبحث في المراجعة ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1991م) .
- وليم توماس ارسون ، هنكي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، تعريب أحمد حامد حجاج ، كمال الدين سعيد ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1989م) .
- عبد الفتاح الصحن ، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1993م) .

- عصام الدين محمد متولى ، فتح الرحمن الحسن منصور ، مدخل في مراجعة الحسابات ، (الخرطوم : دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر ، 2001م) .
- د. حيدر محمد علي بن عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، (عمان: دار الحماية، 2007 .
- د. فانزر ميجس وروبرت مچيس، ترجمة مصطفى وصفي عبدالفتاح ابو المكارم، المحاسبة الدولية، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 1983م.
- د. عبدالوهاب نصر على، القياس والافضاح المحاسبى، ج1، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007) .
- د. نعيم حسنى دهمش، القوائم المالية والمبادئ المقبولة قبولاً عاماً، (عمان: معهد الدراسات المصرفية 1990م) .
- د. أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003) .
- د. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبى - مدخل نظرية المحاسبة، (عمان، دار الثقافة للنشر، 2009 م).
- د. وليد ناجى الحىالى، أصول المحاسبة المالية، ج 1، (الدنمارك: منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة 2007م) .
- د. محمد سامى راضى، المحاسبة المتوسطة، (د.ب دارالجامعيين)،.
- د. خالد امين عبدالله ، د.صايل رمضان ، مبادئ المحاسبة المالية ، (القاهرة ، الشركة العربية للتسويق والتوريدات ، 2010 م) .
- د. احمد حلمى جمعة واخرون، اساسيات المحاسبة فى شركات المساهمة، (عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1998م) .
- عباس صهرى الشيرازي ، نظرية المحاسبه ، (الكويت ، ذات السلاسل للنشر الطباعة 1990م ،)

Abstract

The study problem revolved around the key question below:

What are the obstacles that impede the work of external audit units, and hinder their ability to discharge their duties optimally, and what are the mechanisms that are applied to boost the efficiency of these units?

In order to attain the objectives of this study and find solutions for the problem raised by it, the researcher sought to verify the validity of the following hypotheses:

- External audit system assists in effective control of financial performance.
- External audit affects periodic decisions made by the administration for the purpose of controlling general spending.
- Effective institutional control would lead to minimization of public fund infringements.

For the purpose of verifying the validity of the hypotheses above, the study adopted the historical approach to trace previous studies. It also, adopted the descriptive analytical approach to explore the role of external audit in ensuring the quality of financial statements` information. Moreover, the study adopted the deductive approach to determine the themes of the research and formulate hypotheses.

The study arrived at several findings, including:

- External audit plays a significant role in improving the relevance of financial statements` information.
- Academic and professional qualification of auditors significantly contributes to the improvement of the quality of financial reports` information.

The role of external audit significantly contributes to the improvement of the quality of financial statements` information.

- Banking institutions must follow instructions and recommendations made by external auditors by designing and supervising the implementation of relevant programs.

The study made several recommendations, including:

- The need to improve the quality of financial reports by ensuring existence of specific and accounting characteristics that would assist control of financial performance.
- The need to disclose accounting information at a particular point of time, otherwise such information would lose its significance. Timely-disclosed information would assist building a scientific framework for minimizing embezzlement cases.
- Institutions are recommended to apply modern technological methods that consolidate and reinforce their internal audit systems.

External audit plays a significant role in increasing credibility of financial statements` information.